## المطلب الأول: النظام السياسي في الدولة الرومانية.

لقد مرت الدولة الرومانية بمراحل عدة شهدت تغير النظام السياسي و أساليب الحكم والإدارة وتميزها من مرحلة إلى أخرى. وهي مراحل ثلاثة قسمها الباحثون بحسب التطورات التي عرفتها ونوع وشكل الحكم.

وهي العصر الملكي والعصر الجمهوري أو القنصلي والعصر الإمبراطوري.

المطلب الأول:
النظام السياسي في الدولة الرومانية.
الفرع الأول:العصر الملكي.
الفرع الثاني: العصر الجمهوري أو القنصلي.
الفرع الثالث :العصر الإمبراطوري .

## الفرع الأول:العصر الملكي.

النظام السياسي في العصر الملكي قام على ثلاث هيئات:الملك ومجلس الشيوخ و مجلس الشعب.

# الفرع الأول:العصر الملكي

1_الملك Rex

2_مجلس الشيوخ Senatus

3_مجلس الشعب Comitium .

# 1_الملك Rex

بحيث كان يتولى السلطة لمدى الحياة رئيسا للدولة؛ و لم يكن انتقال الحكم وراثيا بل يتم اختياره من قبل أسلافه أو بترشيح من عضو في مجلس الشيوخ يعرف بوسيط الملك، ينتخبه المجلس بالموافقة على ذلك الترشيح.

وللملك سلطات واسعة:

- _فهو الذي يقوم بالعبادة العامة باسم المدينة و
- له الحق في استلام الأشياء المقدسة و استشارة الآلهة،
- كما يتولى قيادة الجيش و يرأس السلطات الإدارية و يدعو مجلس الشيوخ و الشعب للانعقاد،و
- هو رئيس القضائي الذي يعاقب على الجرائم العامة التي تمس جميع سكان المدينة .

هذه السلطات على اتساعها لم تكن مطلقة حيث كانت تخضع لعدة قيود نتيجة للعرف السائد ولوجود جهازي الدولة الآخرين مجلس الشيوخ والشعب الذين كانا يشاركانه في الحكم

## •مجلس الشيوخ Senatus:

ويتألف من رؤساء العشائر، وبداية كان عددهم مائة ثم زاد هذا العدد بازدياد العشائر المنضمة إلى المدينة فأصبح يتكون من ثلاثمائة عضو، وقد كان للمجلس اختصاص استشاري بالدرجة الأولى، إذ يقدم المشورة للملك في حال استشاره، فالملك يرجع إليه في الأمور الهامة دون أن يكون ملزما بإتباع رأيه،بالإضافة إلى ذلك يختص المجلس بالمصادقة على قرارات مجلس الشعب حتى تكون نافذة،كما كانت له مهمة انتخابية،بحيث يتولى انتخاب وسيط لملك ليتولى اختيار الملك في حال لم يعين هذا الأخير خلفا له

# مجلس الشعب Comitium

ويتكون من السكان الأحرار القادرين على حمل السلاح وكان يطلق عليهم اسم الشعب الروماني "populus Romanus" أو حملة الرماح وكانوا ينتمون إلى القبائل الثلاثة التي تكونت منها مدينة روما قسمت إلى وحدات من كل قبيلة عشرة ،فكان عدد الوحدات ثلاثون، قام عليها النظام الديني و السياسي و الإداري و الحربي.و كان التصويت داخل هذه المجالس يتم على أساس هذه الوحدات ولكل وحدة صوت واحد وهو صوت الأغلبية فإذا وافق على المشروع أغلبية أفرادها كان معناها أن المجلس قد وافق عليه .

- وقد اقتصرت عضويته على طبقة الأشراف.
- ولم يكن له اختصاص تشريعي بالمعنى الدقيق فكان منحصرا في إبداء الرأي بالموافقة أو الرفض دون أن يكون له حق التعديل أو الاقتراح.
- كما يبدي الرأي في حال ما أريد إدخال تغيير في نظام المدينة أو العشائر ،منها أن رب الأسرة الذي يخالف بالوصية قواعد الميراث لابد له من موافقة مجلس الشعب، كما يوافق على التبني الذي يخضع فيه رب أسرة مع أفرادها لرب أسرة آخر، وبناء على موافقته يتم دخول عشائر جديدة في المدينة.
- ومع الوقت أصبح له حق اقتراح القوانين والموافقة عليها و إعلان الحرب و تقرير السلام.

# الفرع الثاني: العصر الجمهوري أو القنصلي.

نتيجة ثورة الزراعيين من الشعب الروماني و بتأييد من طبقة الأشراف ضد طغيان الملوك انهارت الملَكية.وعلى إثر التغيرات الاجتماعية التي عرفتها روما ظهرت تغييرات دستورية، إذ حل الحكام الجمهوريون محل الملك و تم تعديل تشكيل مجلس الشيوخ وازداد نفوذه و قامت مجالس شعبية جديدة حلت محل مجلس الشعب،و بيان ذلك كما يلي:

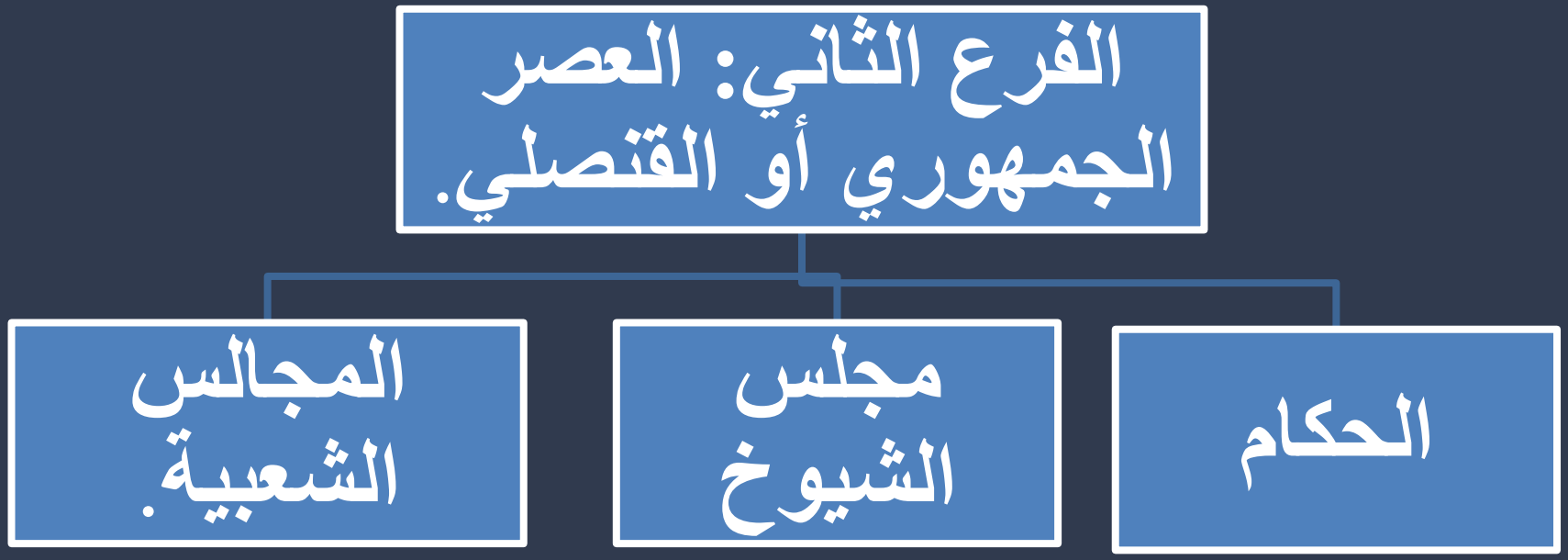
الفرع الثاني: العصر الجمهوري أو القنصلي.
الحكام
مجلس الشيوخ
المجالس الشعبية.

# 1. الحكام

بينما بقي للملك الصلاحيات الدينية، فقد تولى إدارة شئون الدولة حاكمان ينتخبهما المجلس لمدة سنة وهما القنصلان consules، تمثلت وظيفتهما في إدارة الجمهورية و قيادة الجيش و المحافظة على القوانين و الأنظمة و العرف، كما كانا يعملان على تنظيم التحكيم في الخلافات.

وتميزت عن حكم الملك في أنها كانت مقيدة بمدة الحكم وهي السنة،وبمبدأ الثنائية بحيث كان كل قنصل له صلاحيات مساوية للقنصل الآخر، فيشرفان على الحكم سوية و لكل منهما حق الاعتراض على القرار الذي يتخذه صاحبه فيترتب على ذلك إبطال القرار.

وبانتهاء مدة حكمهما يصبح كل منهما مسئولا أمام الشعب عما قدمه من أعمال خلال حكمه.

وتميّز حكمهما أيضا بأنه لم يكن لهما حق العقاب على العامة وإصدار الأحكام كما كان للملك.

وتميّز حكمهما أيضا بأنه لم يكن لهما حق العقاب على العامة وإصدار الأحكام كما كان للملك.

ومع ازدياد وتنوع شئون البلاد نتيجة لتوسع روما جغرافيا، استعان هؤلاء ببعض الموظفين لمساعدتهم في إدارة شئون الدولة وكان هؤلاء الموظفين يعملون بإشراف من القناصل، و قد استقلوا فيما بعد وأصبحوا حكاما تنتخبهم مجالس الشعب وهم:

**أ . حاكم الإحصاء(censor)**
**ب . الحاكم المحقق (Quaestor)**
**ج . حكام الأسواق (Aedilis curlis)**
**د . الحاكم القضائي Praetor)**
**هـ .الديكتاتور Dictator**
**و. حكام أو نقباء العامة Tribuni**

# أ ـ حاكم الإحصاء(censor):

وظيفته تعداد المواطنين الرومان و ثرواتهم، لتوزيع عبء الضرائب والخدمة العسكرية.

كان كل مواطن ملزم بالتقييد في قوائم الإحصاء وإلا سقطت عنه صفة الوطنية ومن ثم الحقوق السياسية؛بالإضافة إلى ذلك كان لحاكم الإحصاء مراقبة الآداب العامة فيقوم باستبعاد كل من ارتكب أمرا مشينا من قوائم الجندية ومن ثم الحرمان من تولي الوظائف العامة ومن حق الاقتراع.

هذا وقد امتد اختصاصه فيما بعد إلى المجال السياسي، فأصبح لحكام الإحصاء حق اختيار أعضاء مجلس الشيوخ،وإعداد القوائم الانتخابية، كما كان لهم استبعاد بعض الأعضاء باسم الأخلاق

# ب ـ الحاكم المحقق (Quaestor):

وتمثلت وظيفته في التحقيق في المسائل الجنائية العامة، كجريمة قتل الأب و الحريق المتعمد وجريمة الخيانة العظمى و إدارة المسائل المالية للدولة (مواردها ونفقاتها).

# ج - حكام الأسواق (Aedilis curlis):

ويتولى هؤلاء الحفاظ على الأمن في الأسواق والأماكن العامة وبيع الأرقاء والمواشي والنظر في المنازعات التي تنشأ بين المتعاملين في الأسواق والعمل.

# د ـ الحاكم القضائي Praetor):

تمثلت وظيفته في الفصل في المنازعات التي تثور بين الرومان، وأصبح يعرف ببريتور المدينة تمييزا له عن بريتور الأجانب، والذي تولى النظر في الدعاوى بين الرومان والأجانب و بين الأجانب فيما بينهم بسبب اتساع الدولة الرومانية و دخول الرومان في علاقات قانونية معهم.
وكان ينتخب لمدة سنة ويصدر عند بدء ولايته منشورا يحدد فيه الوسائل التي يستعملها في مباشرة مهامه، هذا المنشور أصبح مصدرا هاما من مصادر القانون الروماني، وكان له أثرا كبيرا في تطويره.

# هـ ـالديكتاتور Dictator

ويحكم بصفة استثنائية، فوظيفته تأتي عقب تعرض روما لظروف تهددها بالخطر مما يستدعي توحيد السلطة، فيتم توقيف سلطة القناصل في هذه الحالة، ويعين حاكم واحد بسلطة مطلقة، غير أن وجود هذه الوظيفة محدد بالظروف الاستثنائية، وبمدة معينة لا تتجاوز الستة أشهر.

# و- حكام أو نقباء العامة Tribuni

ظهر منصب حكام العامة بعد ثورة قامت بها طبقة العامة، إذ أصبح لهم الحق في انتخاب حكام خاصين بهم يتولون مهمة حمايتهم من الأشراف وحكامهم،والدفاع عن حقوقهم.مهمتهم تمثلت في دعوة المجالس العامة للانعقاد ورئاسة اجتماعاتها،كما أعطي لهم الحق في الاعتراض على أي القرار أو إجراء يقوم به أحد الحكام الآخرين ويرون فيه مساسا بحقوق أو مصالح طبقة العامة

# 2. مجلس الشيوخ:

لقد بقي محافظا على مهامه الاستشارية، كما عرف تغييرات من حيث تشكيليه ومن ناحية اختصاصاته، فمن ناحية تشكيله لم يعد مقتصرا على الأشراف بل أصبح للعامة أيضا الحق في عضويته، بعد أن أصبح لهم الحق في تولي منصب الحكام. كما توسعت اختصاصاته فقد أصبح له الحق في إبداء الرأي حول مشاريع القوانين التي تعرض على مجالس الشعب، ويتولى إدارة شؤون البلاد في مجال السياسة الخارجية و ينظر في ميزانية الدولة و طريقة صرف الأموال

# المجالس الشعبية

لقد تعددت المجالس الشعبية  تبعا لاختلاف تكوينها واختصاصاتها و بناء على الانقسام الطبقي.

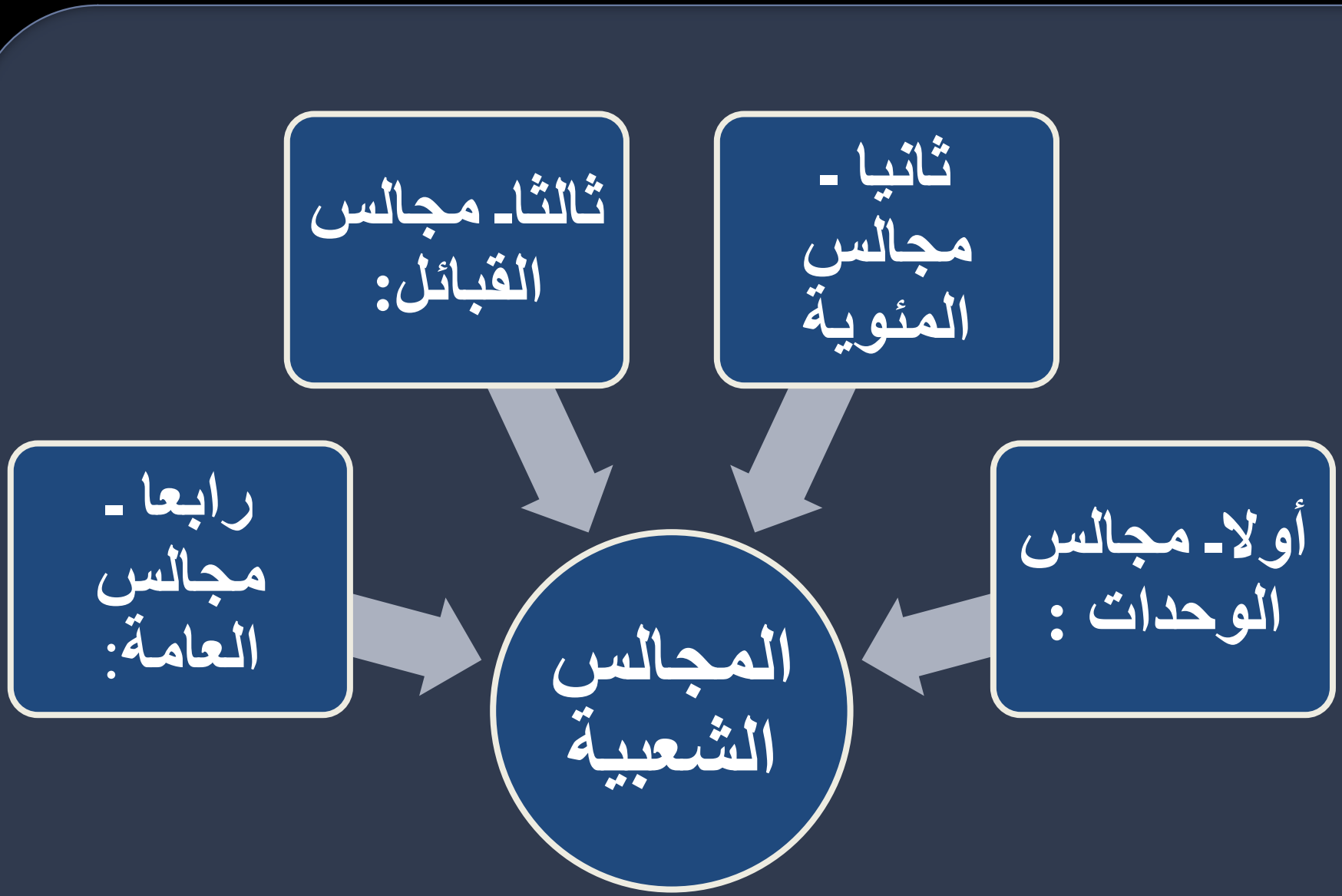
أولا- مجالس الوحدات :
ثانيا - مجالس المئوية
ثالثا- مجالس القبائل:
رابعا - مجالس العامة:
المجالس الشعبية

# أولا- مجالس الوحدات :

وهو امتداد للمجلس الذي كان موجودا في العصر الملكي، وقد تغير تشكيله فاتسع نطاق العضوية به ليشمل العامة مع الأشراف،وعدّل اختصاصه فضيق من سلطته، فلم يعد يدعى إلا للموافقة على التصرفات التي تؤدي إلى تغيير نظام الأسرة مثل التبني والوصايا.

# ثانيا ـ مجالس المئوية:

ظهرت في بداية العصر الجمهوري وقامت على أساس تقسيم المواطنين إلى فئات على حسب الثروة، فعضويتها تقوم على أساس ما يمتلكه المواطن من ثروة بغض النظر عن الطبقة التي ينتمي إليها، وقد كان لها اختصاص تشريعي وتنفيذي وقضائي.

**فالاختصاص التشريعي** تمثل في النظر في مشروعات القوانين المقدمة إليها وتبدي رأيها بالموافقة أو الرفض، دون أن يكون لها حق التعديل أو الاقتراح ولا تكون هذه القوانين ملزمة حتى يصادق عليها مجلس الشيوخ.

**أما اختصاصها التنفيذي** فتمثل في انتخاب القناصل و الحكام القضائيين و حكام الإحصاء.
**واختصاصها القضائي** كان النظر في التظلمات من أحكام الإعدام الصادرة من الحكام.
وقد كان يتم التصويت داخل تلك المجالس على أن لكل وحدة صوت واحد وهو صوت الأغلبية فيها.

# ثالثا- مجالس القبائل:

وهي مجالس أعضاؤها من القبائل التي كانت تكون الدوائر التي تقسم روما، وهو تقسيم يقوم على أساس عائلي و ديني و ليس جغرافي،وبناء عليه فقد كانت هذه المجالس تضم في عضويتها الأشراف و العوام، تمثلت اختصاصاتها في انتخاب حكام التحقيق وحكام الأسواق والموافقة على مشروعات القوانين أو رفضها دون تعديلها و النظر في التظلمات من الأحكام التي يصدرها الحكام بغرامات مالية باهظة.

# رابعا ـ مجالس العامة:

ظهرت بعد أن أُعترف للعامة بحق إنشاء مجالس خاصة بهم على غرار المجالس الشعبية التي كانت تقتصر على الأشراف ، هذه المجالس تنعقد بناء على دعوة أحد نقباء العامة ، اقتصر اختصاصها في بداية الأمر على المسائل الخاصة بطبقة العامة فقط مثل انتخاب نقبائها و إصدار تشريعات لا تكون ملزمة إلا للعامة وحدهم، لكنها تساوت فيما بعد مع قرارات المجالس الشعبية الأخرى و من ثم أصبحت ملزمة لكل من الطبقة العامة وطبقة الأشراف.

# الفرع الثالث :العصر الإمبراطوري .

قام النظام السياسي في هذا العصر على تولي رئاسة الدولة من قبل شخص واحد يطلق عليه اسم الإمبراطور الذي انفرد بالسلطة، بعد أن كان يقوم على النظام الثنائي، وقد ظهر بصورة تدريجية بعد أن عمل الإمبراطور أغسطس- الذي استولى على الحكم عقب الحروب التي شهدتها روما بين القناصلة وقادة الجيش-على الانفراد بالسلطة و أصبح يتمتع بسلطات واسعة مع احتفاظه بهيئات الحكم التي قام عليها النظام في العصر الجمهوري وقد كان يقوم بداية على اقتسام السلطة بين الإمبراطور و مجلس الشيوخ،ثم صار بعدها إلى الحكم الفردي المطلق بعد أن ركز السلطات بين يديه.

وقد مارس الإمبراطور كافة **الاختصاصات السياسية والعسكرية** فهو صاحب السلطة في قيادة الجيوش الرومانية و له سلطة التعيين في جميع الوظائف المدنية و العسكرية وإعلان الحرب وإقرار السلم ، **وله اختصاصات التشريعية** والتي بمقتضاها حصل على حق التقدم إلى مجلس الشيوخ والمجالس العامة بمشروعات القوانين،وعليه أكتسب امتيازات نقباء العامة، منها عدم المساس بشخصه وحق الاعتراض على أي قرار يصدره أحد الحكام.

**كما كانت له سلطات دينية** تمثلت في حقه في اختيار رجال الدين والتدخل في الشئون الدينية؛ كما كان له أيضا سلطة حاكم الإحصاء،وقد كان يساعده مجلس استشاري يسمى مجلس الإمبراطور و يتكون من كبار الموظفين و الفرسان و أعضاء مجلس الشيوخ ،كما ضم أيضا فيما بعد كبار الفقهاء، وظيفته تقديم المشورة للإمبراطور ومساعدته في الأعمال القضائية و إعداد الأوامر الإمبراطورية. وقد كان يتم اختيار الإمبراطور عن طريق مجلس الشيوخ وغالبا ما كان يتدخل الجيش في هذا الاختيار عن طريق فرض أحد قادته عليهم، كما كان للإمبراطور اختيار خلفه بالوصية أو عن طريق التبني و يصادق عليه المجلس.

هذا وقد بقي الحكام موجودين في العصر الإمبراطوري (القناصل و حكام الإحصاء و حكام قضائيين و حكام أسواق) ؛وبسيطرة الإمبراطور على مجلس الشيوخ أصبح هو من يعينهم، فسلبهم اختصاصاتهم العسكرية والسياسية،ولم يبق لهم سوى الاختصاص الإداري. أما مجلس الشيوخ فقد آلت إليه صلاحيات مجالس الشعب فيما يتعلق باختيار الحكام و القرارات التشريعية، كما أصبح له سلطات قضائية فيما يتعلق بمعاقبة الحكام الذين يرتكبون أعمالا غير مشروعة،كما فقد بعض الصلاحيات فلم يعد له دور في رسم السياسة الخارجية (إعلان الحرب أو إقرار السلم و إبرام المعاهدات).